مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: مساهمة القوى الدولية في تعزيز حقوق الإنسان في العراق: دراسة تقييمية لأدوار الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي
اسم الكاتب: أ.د. عماد مؤيد جاسم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6522
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 07:36 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مُساهمة القوى الدولية في تعزيز حقوق الإنسان في العراق: دراسة تقييمية لأدوار الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي

The contribution of international powers to promoting human rights in Iraq: An evaluation study of the roles of the United States and the European Union

الكلمات المفتاحية: حقوق الإنسان، الترويج للديمقراطية، الإتحاد الاوروبي، الولايات المتحدة.

Keywords: Human rights, democracy promotion, European Union, United States.

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.CO.2024.5.1

أ.د. عماد مؤيد جاسم

جامعة ديالى- كلية القانون والعلوم السياسية

Prof. Dr. Imad Muaed Jasim
University of Diyala- College Of Law And Political Science
imad.m.j@uodiyala.edu.iq

ملخص البحث

Abstract

غالباً ما كان للقوى الخارجية المتمثلة بالدول أو المؤسسات الدولية أو نظم القيم والمعايير العالمية أدوار وإسهامات مختلفة في الترويج للديمقراطية وحقوق الإنسان بشكل مباشر أو غير مباشر. إذ على صعيد المؤسسات الدولية، بذلت الأمم المتحدة جهوداً واضحة في الدعوة إلى تبني تطبيقات الحكم الصالح وإحترام التنوع الثقافي والسياسي، دون الترويج لنظام حكم سياسي مُحدد. على مسار مُختلف، تبنت الولايات المتحدة ومن بعدها الإتحاد الأوروبي منظوراً ثابتاً في الترويج لقضايا الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان وفقاً للأنموذج الليبرالي الرأسمالي. ومع تشابه المقاصد السياسية لكل من الولايات المتحدة والإتحاد الاوروبي من وراء الترويج للديمقراطية ودعم قضايا حقوق الإنسان في العراق، إلا أنّ إختلاف الوسائل المستخدمة ما بين القوة الناعمة أو القوة الصلبة، أفرز، نوعاً ما، مُخرجات متباينة لسياساتهم على مستوى تعزيز أوضاع حقوق الإنسان ومستوى القبول المحلي لها .

Abstract

External forces represented by states, international institutions, or global value systems and standards often have different roles and contributions in promoting democracy and human rights, directly or indirectly. At the level of international institutions, the United Nations has made clear efforts to call for the adoption of good governance practices and respect for cultural and political diversity, without promoting a specific political system of government. On a different path, the United States and then the European Union adopted a consistent perspective in promoting issues of democracy and respect for human rights in accordance with the liberal-capitalist perspective. Despite the similarity of the political objectives of both the United States and the European Union behind promoting democracy and supporting human rights issues in Iraq, the difference in the means used between soft power and hard power produced somewhat different outcomes for their policies at the level of enhancing human rights conditions and the level of local acceptance of them.

المقدمـــــة

Introduction

تُبين التجارب التأريخية أن البيئة الخارجية للدول، ونعني بذلك المنظمات أو المؤسسات الدولية أو الدول أو القيم والمعايير المقبولة على مستوى عالمي، غالباً ما يكون لها أثر واضح على الأوضاع الداخلية للدول في حال كانت هذه البيئة الخارجية مُثقلة بطروحات تعزيز الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان وتمارس أنواعاً مختلفة من الفعل السياسي للترويج لها. ويؤكد أنصار مدارس العولمة والليبرالية الرأسمالية على أنّ التفاعل الديناميكي بين الدول وتوافر القضايا ذات الاهتمام المشترك وقوة المصالح المتبادلة يُسهم إلى حد كبير في تغيير القيم والمعتقدات السياسية في دول كانت بعيدة عن الاقتراب منها. كذلك إنّ تأثر النخب والجماهير بأنظمة "الحكم الجيد–**Good Governance**" في الدول الديمقراطية الغربية والنظر إليها باعتبارها (قصة نجاح) يُسهم اجتماعيا في دفعها إلى المطالبة بالتغيير وتبني أنظمة جديدة في إدارة السلطة والحُكم. لهذا غالباً ما يُشير أنصار هذه المدارس الفكرية إلى التغييرات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية باعتبارها حجر الأساس الذي يدفع باتجاه هذا التحول نحو النظام الديمقراطي.

مع ذلك، تُشدد بعض الدراسات على ضرورة التمييز النوعي ما بين التحول السياسي الذي يأخذ صفة الانقلاب الاجتماعي باتجاه تبني النظام الانتخابي الحر لتداول السلطة، وما بين تحول يكون مُقاداً بعامل خارجي يسعى لإقامة ديمقراطية في مجتمع كان محكوم سابقاً بنظام استبدادي وباستخدام القوة القسرية مثلما هو الحال مع المحاولات الأميركية لإقامة أنظمة ديمقراطية بفعل التدخل العسكري في أفغانستان **2001** والعراق **2003**. ووجاهة هذا التمييز تكمن في أنّ المخرجات لكل منهما يُمكن أن تختلف جذرياً. إن التحول نحو الديمقراطية والذي يكون مُحفزاً بمطالب اجتماعية تنمو بشكل تدريجي، وغالباً ما يكون متأثراً بتجارب دولية ناجحة، يُصيب قدراً من النجاح أكثر من التحول القسري نحو الديمقراطية بفعل عامل خارجي. صحيح أنّ العامل الخارجي كان له حضوراً في الأنموذج الأول إلا أن هذا الحضور الداعم والتعزيزي لم يكتمل إلا بفعل نُضج مجموعة من العوامل الداخلية والعناصر الداعمة له التي تُعزز من فكرة نجاح الانتقال.

هذا يعني أنّ تأثير العامل الخارجي في التحول الديمقراطي وبما ينعكس على تعزيز أوضاع حقوق الإنسان ليس متماثلاً في جميع التجارب الدولية من زاوية فرص نجاحه في تحقيق طروحاته. إذ هناك دول انتقلت نحو الديمقراطية بفعل حركات احتجاجية داخلية بدأت تتبلور وتنضج

تدريجياً مثلما هو الحال مع دول أوروبا الشرقية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وتجربة الانتقال الديمقراطي التي أصابت قدراً من النجاح في تونس بعد حركات الاحتجاج العربية عام 2011، بينما ما تزال دول أخرى تتعثر في سبيل تحقيق انتقاله سلسة نحو تبني قواعد النظام الانتخابي الحر بما يحويه من ممارسات غير مشكوك فيها في تداول السلطة وحكم القانون واحترام الدستور.

أهمية البحث:

research importance:

إن مُعالجة تأثير العامل الخارجي من زاوية تقييم مستوى نجاحه في تعزيز أوضاع حقوق الإنسان بشكل خاص والديمقراطية بشكل عام في العراق وتناوله على أنه ذو شكل واحد يُعد اتجاه غير صحيح. إنّ إسهام كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وحتى منظمة الأمم المتحدة في هذا المجال كان متبايناً أو لنقل متمايزاً من حيث الأجندة ومستوى الاهتمام المبذول للعناية بقضايا حقوق الإنسان، وبالتالي أن أهمية البحث تكمن في ضرورة إزالة الصورة النمطية التي تقول أن الدور الذي لعبته هذه القوى الدولية كان مُتماثلاً وإيضاح الفوارق بينهما والتأثير الذي أحدثوه على صعيد تعزيز حقوق الإنسان.

إشكالية البحث:

Research problem:

على الرغم من أن طبيعة الموضوع تلفت الانتباه إلى وجود إشكالية للبحث تتمثل في الجدلية التي تؤسس لها فرضية التدخل الخارجي في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهي إشكالية مُستمدة من حقيقة أنّ التجارب الدولية لا تقدم إنموذجاً متفق عليه حول هذه المسألة، باعتبار أنّ هناك نجاح لبعض تجارب الفرض الديمقراطي بعد التدخل العسكري وهناك فشل في تجارب أخرى. مع ذلك، موضوع اهتمامنا هو ليس حول هذه الإشكالية، وإن كان يتصل بها بشكل غير مباشر. إن اهتمامنا منصب على جدلية تتمثل في: هل أنّ نوع التأثير ونوع التدخل في الشأن الداخلي فيما يتعلق بالدفاع عن حقوق الإنسان يُحدد مقدار النجاح في هذا الشأن. بهذا المعنى، تتجسد الإشكالية التي يُثيرها الموضوع حول مدى وجود تمايز ما بين أدوار الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فيما يتعلق بتعزيز قضايا حقوق الإنسان في العراق، وكيف يُمكن الكشف عن طبيعة هذا التمايز. على هذا الأساس يسعى بحثنا إلى الوصول إلى إجابات مقنعة لمجموعة من التساؤلات المهمة وهي:

1. بماذا اختلفت المكانة الرمزية للولايات المتحدة عن الاتحاد الأوروبي وتأثير ذلك على قدرتهما في الترويج لقضايا حقوق الإنسان وكيفية تعزيزها في العراق؟

2. هل أنّ التعرض إلى القضايا والمواضيع التي كانت على مستوى الاهتمام وطريقة التعامل معها، بمعنى ميكانزمات الإدارة والمعالجة من قبل القوى الدولية سيكون كافياً في الكشف عن حدود هذا التمايز؟
3. إلى أي مستوى كانت الحكومة والمجتمع العراقيين متجاوبين مع هذه الطروحات، وهل كان تقبلهما لميكانيزمات التعزيز متماثل تجاه كلتا القوتين (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي)؟

فرضية البحث:

Research hypothesis:

ينطلق بحثنا من فرضية أساسية يسعى من خلال المناقشة والمجادلة إلى إثباتها وهي "أن اختلاف الموقع الرمزي والقوة الناعمة وطبيعة الأجندة السياسية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي تجاه العراق قد أثر في مستوى تجاوب الحكومة العراقية مع الفعل الدبلوماسي لهذه القوى ومقدار تفاعلها مع إجراءاتهم باتجاه تعزيز أوضاع حقوق الإنسان في العراق".

هيكلية البحث:

Search structure:

انقسم البحث إلى مباحث ثلاثة، تطرق فيها المبحث الأول إلى التجارب العملية للقوى الخارجية في تعزيز منظومة الحكم الديمقراطي بشكل عام والدفاع عن أوضاع حقوق الإنسان بشكل خاص، فيما عالج المبحث الثاني المكانة الرمزية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان. أما المبحث الثالث والأخير اختص بتقييم أدوار الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي في مجال تعزيز حقوق الإنسان في العراق. وتطرقت الخاتمة إلى تلخيص نتائج البحث.

المبحث الأول

Chapter one

التجارب العملية للقوى الخارجية في تعزيز منظومة الحكم الديمقراطي وأوضاع حقوق الإنسان

The symbolic status of the United States and the European Union in the field of human rights

اولاً: الترويج لحقوق الإنسان ضمن إطار النظام القانوني للأمم المتحدة:

First: Promoting human rights within the framework of the United Nations legal system:

نحن لا نُنكر أن النصف الثاني من القرن الماضي، أي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ولغاية زوال الحرب الباردة، قد شهد تطورات على مستوى عالمي في مجال حماية حقوق الإنسان وهو ما تمثل في وضع حجر الأساس لاتفاقيات دولية ومعاهدات شتى مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (*UDHR*) عام 1948، واتفاقية (منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها – *Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide*) عام 1948، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري – *International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination*) عام 1965، و(العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية – *International Covenant on Civil and Political Rights*) عام 1966، و(العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – *International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights*) عام 1966 كذلك، واتفاقية (القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة–*CEDAW*) عام 1979 [1]، و(اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المُهينة – *Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment of Punishment*) عام 1984، و(إتفاقية حقوق الطفل – *Convention on the Rights of the Child*) عام 1989[2]، و(الإعلان بشأن الحماية من الاختفاء القسري – *Declaration on the Protection of Enforced Disappearances*) عام 1992[3]. وجميع هذه الاتفاقات والمعاهدات التي تُعد خطوات مُهمة في إطار تعزيز فرص العدالة وسيادة القانون وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة والدفاع عن حقوق فئات وشرائح اجتماعية، كُلها جاءت ضمن النظام المؤسسي للأمم المتحدة، أي تحت مظلة تعاون قانوني مؤسساتي طوعي بين الدول.

إنّ هذه التطورات لم تكن ذات صبغة قسرية بمعنى دفع الدول إلى تبنيها بالقوة، على العكس من ذلك تم تكوينها ضمن أُطر مؤسساتية دولية قائمة على التعاون والقبول المشترك بين الأمم. ولعل ما زاد من ميل الدول إلى الدخول في هذه الاتفاقيات أنّها لم تتلازم بشكل حتمي مع ضرورة تطبيق الديمقراطية أو تعزيز أوضاع حقوق الإنسان. إذ أنّ كلمة "الديمقراطية–***Democracy***" لا تجد لها حضوراً في ميثاق الأمم المتحدة، مثلما أنّه ليس من بين الأهداف المعلنة للأمم المتحدة تعزيز الديمقراطية، أو بدء عملية التحول الديمقراطي، أو إضفاء الشرعية اللازمة على جهود الجهات الفاعلة الأخرى في هذا المجال. إن الديمقراطية ليست شرطاً مسبقاً لعضوية الأمم المتحدة، فقد يتعين على الأعضاء المرشحين أن يكونوا، مثلما ورد في المادة (4) من الميثاق التأسيسي، "دولاً مُحبة للسلام تقبل الالتزامات الواردة في هذا الميثاق وقادرون وراغبون في تنفيذ هذه الالتزامات[4].

على هذا الأساس، العديد من أعضاء الأمم المتحدة لا ينتمون إلى ديمقراطيات متعددة الأحزاب في هياكلهم السياسية المحلية، ولا يمكن القول بأن العديد من الدول الأعضاء الأخرى هي ديمقراطيات ليبرالية. وتلتزم الأمم المتحدة الصمت بشأن السمات الأخرى للتنظيم السياسي المحلي. ومع أنّ الأمم المتحدة لا تدعو إلى نموذج مُحدد للحكومة، لكنها تروج للديمقراطية أو تدعوا وتعمل على تحقيقها بشكل غير مباشر من خلال تأكيدها على تبني مجموعة من القيم والمبادئ التي ينبغي إتباعها لتحقيق قدر أكبر من المشاركة والمساواة والأمن والتنمية البشرية وتبني الأنظمة الانتخابية بعدها انموذج الحكم الأساسي الذي يجب على جميع الدول إتباعه، ويبدو أن الأعضاء يقبلون هذا الرأي، أو على الأقل قبول الأمم المتحدة لهذا الرأي[5].

إن توافر المقومات التي تمنح النساء والرجال حقوقاً متساوية وتجعل من الناس أحراراً دون تمييز، وهو ما تدعو الأمم المتحدة إلى تحقيقه، تُعد خطوات أولية مُهمة للوصول إلى بيئة سياسية اجتماعية تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتُمارس فيها إرادة الناس المعبر عنها بحرية. بهذا المعنى، أنّ الأمم المتحدة لا تشجع أي شكل مُحدد من أشكال الحكم، باعتبار أنّ الديمقراطية ليست نظاماً سياسياً يُمكن تقليده ببساطة، بل يجب اعتباره هدفاً يُمكن الوصول إليه بوسائل مُختلفة[6]

لقد ترافق بزوغ جهود الأمم المتحدة في الدعوة إلى تعزيز أطر التنمية والمساواة والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، وهو ما يُمكن فهمها على أنها مرتبطة بحقوق الإنسان، مع صعود المدرسة المؤسساتية في العلاقات الدولية التي تؤكد على حتمية المشاركة في قيم التعاون والمصالح المتبادلة من أجل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. إن الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في إطار أهدافها المعلنة

بدأت تترابط بشكل تدريجي مع حقوق الإنسان ما جعلها تُضمن طروحاتها دعوات لاحترام هذه الحقوق والالتزام بالديمقراطية رغم أنها ليست من ضمن أهدافها التأسيسية مثلما ذكرنا سابقاً.

في عام 1993، تبنى المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد برعاية الأمم المتحدة في 25 حزيران من عام 1993، صكاً عالمياً جديداً في إطار حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها سُمي بـ(إعلان وبرنامج عمل فيينا–*Vienna Declaration and Programme of Action*) جاء في الفقرة (أولاً) من الإعلان ضرورة "إلتزام جميع الدول رسميا بالوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتعزيز احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ومراعاتها وحمايتها علي الصعيد العالمي وفقا لميثاق الأمم المتحدة والصكوك الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي. ولا تقبل الطبيعة العالمية لهذه الحقوق والحريات أي نقاش"[(7)]. بمعنى آخر، إعلان فيينا كان إعلاناً رسمياً مؤسساتياً عن الترابط الذي يجمع ما بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان.

وفي مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية عام 2000 ومؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة عام 2005، أكد المجتمع الدولي من جديد التزامه بحقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية بعدها قيماً ومبادئ أساسية عالمية وغير قابلة للتجزئة للأمم المتحدة. في عام 2002، سعت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى تعزيز الفهم المشترك للديمقراطية، واعتمدت قراراً تاريخياً يحدد العناصر الأساسية للديمقراطيات، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ حرية تكوين الجمعيات؛ حرية التعبير والرأي؛ الوصول إلى السلطة وممارستها وفقا لسيادة القانون؛ إجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة بالاقتراع العام والاقتراع السري تعبيراً عن إرادة الشعب؛ نظام تعددي للأحزاب والمنظمات السياسية؛ الفصل بين السلطات؛ استقلال القضاء؛ الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة؛ ووسائل إعلام حرة ومستقلة وتعددية. وقد أعاد مجلس حقوق الإنسان التأكيد على هذه العناصر الأساسية للديمقراطية في عام 2012 في قراره (19/36) على أنّ "حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون" (الأمم المتحدة، 2012). في عام 2008، تناولت مذكرة توجيهية صادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة نهج الأمم المتحدة في المساعدة في مجال سيادة القانون (UN S–G 2008). وفي الآونة الأخيرة، تنص المذكرات التوجيهية للأمين العام للأمم المتحدة بشأن وضع الدستور (UN S–G 2009a) والديمقراطية (UN S–G 2009b) بوضوح شديد على الدور الرئيس للأمم المتحدة في دعم عمليات صنع الدستور الشاملة والتشاركية، في حين تشير أيضًا إلى أنه لا يمكن أن تكون هناك

ديمقراطية بدون حقوق الإنسان، وأن حقوق الإنسان لا يمكن إعمالها بشكل صحيح في بيئة غير ديمقراطية أيضاً[8].

على ما يبدو أنّ سبب انخراط الأمم المتحدة في هذه الدعوات هي التطورات التي عصفت بالنظام الدولي منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي والتي كان من المستبعد تجنب تأثيراتها سواء اكان على المجتمعات المحلية أو حتى المنظمات الدولية والمعايير التي يتبناها العالم. إذ على مدى العقد الأخير من القرن العشرين، أنتجت التطورات السياسية فهماً جديداً للروابط المعقدة بين أجندات الديمقراطية وحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ونعني بذلك الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في أوائل التسعينيات التي أفضت بالمجتمع الدولي بشكل عام والأمم المتحدة بشكل خاص على إبداء مشاركة متزايدة في العمليات الانتخابية وبناء الديمقراطية، فضلاً عن أنّ المشاركة المتزايدة للأمم المتحدة في جهود التعافي بعد انتهاء الصراع (***Post Conflict Recovery***) وبناء السلام (***Peace Building***) انطوت على مواجهة التفاعلات الصعبة بين الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عدد من البلدان. كذلك أدى اعتماد مقاربات التنمية القائمة على الحقوق إلى إبراز الأبعاد السياسية للتنمية المتعلقة بقضايا الشمول والشرعية والمساءلة وخاصة من منظور المساواة بين الجنسين. كل هذا يعني أنّ انغماس الأمم المتحدة في هذه القضايا والأجندات بسبب من التطورات المتتالية فرض عليها لزاماً أن تولي قضايا حقوق الإنسان من حيث الدعوة إلى احترامها وتجنب الانتهاكات لها أهمية استثنائية اذ باتت جزءً من أعمالها المؤسساتية.

حتى نهاية العقد الثاني من القرن الحالي، بات نصف دول العالم يُمكن تصنيفها على أنها أنظمة ديمقراطية. إذ مقارنة بعام **1976** عندما كانت هناك (**25**) دولة ديمقراطية فقط و(**62**) دولة استبدادية مع (**13**) دولة مُختلطة تجمع ما بين خصائص النظامين، نجد أنه في العام **2019** بات هناك (**57**) دولة ديمقراطية مقابل (**13**) دولة استبدادية و(**28**) دولة مختلطة[9]. بالتأكيد أن هذا التطور يُعزى إلى مجموعة متغيرات بضمنها المتغير الدولي المتمثل بسياسات الأمم المتحدة ودعم الاتحاد الأوروبي ومؤسسات أخرى فضلاً عن تطور الحركات الاحتجاجية والتغيير الاقتصادي وإفرازاته الاجتماعية والرغبة في محاكاة التجارب الناجحة على مستوى أنظمة الحكم الجيد. وجميع هذه التغييرات توحي أنّ المنظمة الدولية تأثرت نوعاً ما بطروحات المنظور الغربي فيما يتعلق بحقوق الإنسان، دون أنّ يعني بشكل مُطلق أنّ المنظمة الدولية تبنتها بشكل كلي وضمنتّه في أجندتها المؤسساتية.

ثانياً: التوظيف الأميركي لقضايا حقوق الإنسان في السياسة الخارجية:

Second: American employment of human rights issues in foreign policy:

إن أنصار الدفاع عن حقوق الإنسان في السياسة الخارجية كانوا قد استلهموا فكرة أنّ الولايات المتحدة أسّست وفقاً لدستور ووثيقة حقوق تُبجلان الحرية والحريات الفردية، وإن كان من الصعب على حكومة الولايات المتحدة أن تحدد ما تمثله على الساحة الدولية من معايير خاصة في النصف الأول من القرن العشرين، إلا أنّ تحولها إلى قوة عظمى في العالم بعد الحرب العالمية الثانية جعل من هذا أمراً مُمكناً، بدليل حديث الرئيس (فرانكلين روزفلت) عن الحريات الأربع، وإشارة الرئيس (جون إف كينيدي) إلى حقوق الإنسان في خطاب تنصيبه. مع ذلك، استغرق الأمر حتى أواخر السبعينيات لتصبح حقوق الإنسان صراحة جزءاً رئيسياً من صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة. إذ أعلن الرئيس (جيمي كارتر) أنّ حقوق الإنسان هي "الاهتمام المركزي" للسياسة الخارجية[10].

حاولت الولايات المتحدة أن تُوجد إستثناء في سياستها الخارجية عبر تبنيها لقضايا حقوق الإنسان وتأطيرها ضمن العمل الدبلوماسي تجاه العالم الخارجي. إن ما جعل من "قضية حقوق الإنسان" حالة متفردة واستثنائية، وربما غريبة في العمل السياسي الخارجي للولايات المتحدة، ليس أنه تم اعتمادها من قبل دولة منفردة وليس المجتمع الدولي فحسب، بل لأنه في الوقت الذي باتت فيه هذه القضايا على أجندة السياسة الخارجية كان العالم ما يزال متفقاً على أنّ المنظمة الدولية لا تُلزم الدول الأعضاء بشروط الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبالتالي كان من الصعب تقبل فكرة أن تتولى الولايات المتحدة تنفيذ مهمة أو وظيفة لم تتولاها المنظمة العالمية بنفسها. هذا التوظيف السياسي في إطار صراعها الأيديولوجي مع الاتحاد السوفيتي هو ما جعل منها حالة استثنائية ويغلب عليها الطابع البراغماتي، مثلما ولّد شكوك لدى بعض الدول من أن تكون المعايير الأميركية بديل عن المعايير الدولية.

كان الواقعيون في السياسة الخارجية يرفضون هذا التوظيف السياسي لحقوق الإنسان لأن الدفاع عن هذه القضايا يفترض بداهة الدفاع عن إنشاء نظام حكم ديمقراطي بسبب من التلازم الوظيفي بين الاثنين ما يجعل من الصعوبة بمكان الدفاع عن عنصر وإهمال آخر. إن العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان علاقة معقدة وتكافلية وتكوينية بشكل متبادل، أي أن تعزيز أحدهما يدعم بشكل مباشر تقوية الآخر. وثمة حجة مُعتبرة يستند إليها أنصار هذا الاتجاه في إيضاح هذا التعقيد المتشابك بين الاثنين والذي على حد رأيهم أنّ المصطلح الأكثر ملائمة لتوصيفه هو (التأسيسية المتبادلة – *Mutually Constitutive*). إن النهج القائم على الحقوق في التعامل مع الديمقراطية والمرتكز على سيادة القانون

يُعتبر على نحو متزايد الضمانة الأكثر اتساقاً ضد انتهاكات حقوق الإنسان. بهذا المعنى لا يُمكن تعريف الديمقراطية بدون حقوق الإنسان، ولا يُمكن حماية حقوق الإنسان بشكل فعال إلا في دولة ديمقراطية. إن الديمقراطية الوظيفية التي تستوعب التنوع وتعزز المساواة وتحمي الحريات الفردية أصبحت على نحو متزايد أفضل رهان ضد تركيز السلطة في أيدي قِلة من الناس وما ينجم عنه حتماً من انتهاكات لحقوق الإنسان. وفي المقابل، فإن أعظم حماية لحقوق الإنسان تنبع من إطار ديمقراطي مستدام يرتكز على سيادة القانون[11].

وفقاً لهذا التلازم الوظيفي بين حقوق الإنسان والديمقراطية تجسدت معضلة الواقعيين الذين كانوا مدركين لحقيقة موجودة في السياسة الخارجية الأميركية، وإن كانت قبيحة، هي أنّ طبيعة إدارة الصراع مع الشيوعية استلزم التعاون والتحالف مع كثير من الدول التي ينطبق عليها وصف "الاستبدادية"، وبالتالي من غير المُمكن رفع شعارات حقوق الإنسان في ظل وجود هذا النمط من العلاقات التحالفية، ما سيجعل الولايات المتحدة تبدو بصورة (النفاق السياسي).

ورداً على طروحات الواقعيين، كان ثمة اتجاه فكري حاول أن يضع مسألة توظيف حقوق الإنسان في السياسة الخارجية في سياق التطور الطبيعي للمجتمع الأميركي وإبعاد القضية عن أي مقاصد خفية أو ثيمات أيديولوجية من خلال الدفاع عن فكرة أن سياسة حقوق الإنسان لم تنشأ مع الرئيس (كارتر)، بل وُلدت من داخل الكونجرس، وبتشجيع من الجمهور، بما يُمثله من جماعات حقوق الإنسان، وجمعيات المحامين، والجماعات الكنسية، والنقابات العمالية، والعلماء، والأكاديميين وغيرهم. إن حجة هذا الاتجاه أنّه في عقد السبعينيات، شعر العديد من الأميركيين أن الولايات المتحدة قد وصلت إلى الحضيض الأخلاقي بعد حرب فيتنام، والقصف السري لكمبوديا، وقتل المدنيين بوحشية في (ميلاي– ***Mylai***)، جنوب فيتنام على يد القوات الأميركية عام **1968**، وفضيحة (ووترغيت)، والاكتشافات المثيرة للقلق حول الدعم العسكري والاقتصادي الأميركي للدول الاستبدادية في الأمريكيتين وآسيا وأجزاء أخرى من العالم تحت عنوان مكافحة الشيوعية، ما ولّد هذا شعوراً شعبياً بأن الولايات المتحدة كانت تبتعد كثيراً عن قيمها ومصالحها التقليدية، وما يعكسه هذا سلباً على مكانتها في العالم، وهكذا كانت سياسة حقوق الإنسان في السبعينيات بمثابة رد فعل على سياسة خارجية واقعية – براغماتية خالية إلى حد كبير من الاعتبارات الأخلاقية[12].

وبغض النظر عن المصدر الدافع لتبني قضايا حقوق الإنسان في السياسة الخارجية، سواء اكان تطوراً طبيعياً للمجتمع السياسي الأميركي أو توظيف براغماتي وتجميلي في إطار الصراع مع الشيوعية،

باتت موضوعة حقوق الإنسان نقطة خلاف جدلي مثلما هي نقاش أخلاقي بين الواقعيين والليبراليين، وغالباً ما كان الليبراليين يتعكزون على حجة عدم قدرة المؤسسات الدولية في تعزيز قواعد سلوك مشتركة قائمة على الإيمان بقيم متبادلة وأنّه على الولايات المتحدة أن تبادر بنفسها لوضع هذه المعايير على مستوى عالمي. هذا الجدل بين الواقعيين والليبراليين ما زال مستمراً ولغاية الوقت الحاضر.

كانت ثمة حقيقة مُزعجة تميل لصالح طروحات الواقعيين، وإن كان يتم تغييبها من قبل الليبراليين، تلفت الانتباه إلا أنّه من الصعب تصور وجود التزام أميركي مطلق بالدفاع عن حقوق الإنسان بمعزل عن مصالحها الوطنية أو الاعتبارات التي تفرضها السياسة الدولية من قبيل احترام توازن القوى والحفاظ على روابط استراتيجية مع حلفاء أو شركاء في أقاليم مُختلفة. إن وجود هذه الاستحقاقات المُعتبرة يُضعف حتماً البعد الأخلاقي المُطلق عن طروحات حقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأميركية ويجعلها أقرب إلى الأداة التي يُمكن توظيفها بما يخدم تحقيق الهدف السياسي. هذه الحقيقة المزعجة كشف عنها (جاك دونيلي–***Donnely***) عند مراجعته لخمس كتب صدرت في الولايات المتحدة أواخر عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات، وهي الفترة التي حكم فيها الرئيس (كارتر) وروج لبرنامجه المتعلق بحقوق الإنسان. كشفت المراجعة عن بدايات عمل جديد مهم في إطار وضع تصور لمكانة الاهتمامات المتعلقة بحقوق الإنسان في السياسات الخارجية الوطنية[13]. وأظهرت مراجعته أنّ التحليلات تؤكد على أنّ أي أولوية مبررة لفئة معينة من الحقوق يجب أن تستند إلى أُسس استراتيجية أو سياسية، وليس على أسس مفاهيمية أو أخلاقية مُطلقة. وبما أن حقوق الإنسان ليست سوى واحدة من اهتمامات السياسة الخارجية العديدة، فإن المقايضة بأهداف ومصالح وقيم أخرى سوف تكون ضرورية[14].

على هذا الأساس، ليس من المستغرب أنّ نكتشف من خلال استعراض مواقف السياسة الخارجية الاميركية خلال سنوات عدة أنّها تبدو انتقائية في اختيار القضايا التي تدفع باتجاه إبرازها باعتبارها تحوي انتهاكات لحقوق الإنسان، فيما يتم التغاضي عن قضايا مُشابهة تحت مبررات الدواعي الجيوسياسية والمصالح الوطنية.

بشكل عام، يبدو أنّ السياق الذي يحكم العمل الدبلوماسي الاميركي في إطار توظيف قضايا حقوق الإنسان قد استقر على مجموعة من الإجراءات النمطية في المنظومة البيروقراطية للسياسة الخارجية والتي تتمثل في مجموعة أدوات تعكس حقيقة أنّ الولايات المتحدة من خلال دعواها إلى تعزيز

حقوق الإنسان لا تُرغم البلد قسراً، بقدر ما أنها تستخدم وسائل الترغيب والترهيب في هذا المجال. هذه الأدوات تتمثل في التالي[15]،

أولاً، الدبلوماسية الخاصة النشطة (***Vigorous Private Diplomacy***). ويُقصد بها أن يقوم المسؤولين الأميركيين، وليس وزارة الخارجية فقط، بشكل منتظم في إثارة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقضايا الفردية ذات الاهتمام الكبير في مناقشاتهم الثنائية مع الحكومات الأجنبية، بما في ذلك البلدان التي تملك فيها الولايات المتحدة علاقات عسكرية واقتصادية معها. لقد ركزت إدارة الرئيس (جورج ووكر بوش)، في مدتها الثانية، بشكل كبير على استخدام الدبلوماسية الخاصة والعامة "لتعزيز الديمقراطية والحرية" في الشرق الأوسط.

ثانياً: التصريحات العامة (***Public Statements***)، أو ما تُسمى أيضاً باستخدام "قوة الكلمة– ***Power of Words***"، على حد تعبير الرئيس (جيمي كارتر) نفسه. إنّ الهدف من التصريحات العامة هو توضيح المواقف الأمريكية، وتكون بمثابة إشعار للحكومات الأجنبية حول الانتهاكات التي تم رصدها، أو في بعض الأحيان بمثابة تأثير تقييدي لسياسات الحكومات الأجنبية من خلال إرغامها على تخفيف زخم الاستمرار في هذه الانتهاكات وتشجيع وإعطاء الأمل لمؤيدي حقوق الإنسان المحليين في البلاد. وفي بعض الحالات، يتم ذكر البلدان بالاسم، وفي حالات أخرى تكون الرسالة أكثر عمومية. وغالباً ما يتم التعبير عن هذه الأداة أيضاً من خلال التقارير التي يقدمها المسؤولين الاميركيين في المحافل الإقليمية والدولية.

ثالثاً: الإيماءات الرمزية (***Symbolic Gestures***). ويمكن أن تتراوح هذه من خفض الاتصالات العسكرية في بلد ما إلى رسالة رئاسية أمريكية يتم بعثها إلى مُعارض أو منشق (***Dissident***)، مثل رسالة الرئيس (كارتر) إلى المُعارض الروسي (أندريه ساخاروف)[16]، أو استضافة السفير للمنشقين والمعارضين السياسيين في مقر إقامته. إن تقديم الرئيس (بوش) ميدالية الكونغرس الذهبية ل (دالاي لاما)، الزعيم الروحي المنفي للبوذيين من إقليم التبت الصيني[17]، هو مثال جيد على لفتة رمزية تستهدف الصين.

رابعاً: التدابير الإيجابية (***Positive Measures***)، وهي أداة دبلوماسية تقوم على أساس العمل على توجيه المساعدات الاقتصادية، أو بيع التكنولوجيا أو غيرها من المنتجات إلى الحكومات التي تعمل على تحسين سجلاتها في مجال حقوق الإنسان. أو قد يقوم الرئيس بزيارة دولة ما اعترافا منه بالتحسينات التي تم إحرازها في هذا المجال، أو على أساس الوعد أنّه ستكون هناك إصلاحات في مجال حقوق الإنسان. لقد بدأت الولايات المتحدة أيضاً في تقديم المنح للحكومات لمشاريع تدعم الحريات المدنية

والسياسية. في الواقع، حظيت اللفتات الإيجابية باهتمام أكبر من قبل إدارة الرئيس (رونالد ريغان) والإدارات اللاحقة، التي أرادت الابتعاد عن "التسمية والتشهير – ***Naming and Shaming*** " إلى بناء القدرات. تم إنشاء الصندوق الوطني للديمقراطية (***NED***) والمعاهد الوطنية الديمقراطية والجمهورية لدعم بناء الديمقراطية ومراقبة الانتخابات وغيرها من التطويرات المؤسسية في مجال حقوق الإنسان. على سبيل المثال، خلال الأعوام (**2001–2015**)، خصصت حكومة الولايات المتحدة أكثر من (**417**) مليون دولار للعمليات الخارجية لوزارة الخارجية أو برامج المساعدات في الصين، (**342**) مليون دولار منها كانت مخصصة للديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والأنشطة ذات الصلة بالمجتمعات التبتية والبيئة[18].

خامساً: العقوبات (***Sanctions***)، وهذه تم تطبيقها أول الأمر في عهد الرئيس (جيمي كارتر) وتم الاستمرار على العمل بها فيما بعد، وغالباً ما تتجسد دبلوماسية العقوبات في صورة إجراء تخفيضات في المساعدات العسكرية أو المبيعات لفصل الولايات المتحدة عن الممارسات السلبية للحكومة التي تنتهك حقوق الإنسان، أو في بعض الحالات لكسب النفوذ لدى القوى السياسية والعسكرية الأكثر تقدمية وليبرالية في البلاد. على سبيل المثال، في شهر أيلول من عام **2022**، قررت إدارة الرئيس (جو بايدن) حجب (**130**) مليون دولار من المساعدات العسكرية الأجنبية لمصر بسبب "فشلها" في الوفاء بشروط حقوق الإنسان، ولم يتم إطلاق الأموال إلا بعد إطلاق سراح مئات الأفراد المسجونين لأسباب سياسية[19]. مع ذلك وفي حالات كثيرة، يتم الاستشهاد بمخاوف تتعلق بالأمن القومي للولايات المتحدة للامتناع عن فرض العقوبات، ما كان يعكس القيود الواقعية المفروضة على الطروحات الليبرالية في السياسة العالمية.

المبحث الثاني

Chapter Two

المكانة الرمزية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان

The symbolic status of the United States and the European Union in the field of human rights

أولاً: الحرب على العراق والمكانة الرمزية لحقوق الإنسان في المنطقة:

First: The war on Iraq and the symbolic status of human rights in the region:

في العام **2003**، قادت الولايات المتحدة الاميركية، بالتعاون مع دول أخرى، حرباً ضد العراق خارج إطار القواعد الدولية وفي تخطي صريح لميثاق منظمة الأمم المتحدة، وكانت حجتها في ذلك هو

القضاء على "خطر مؤكد" يُمثل تهديداً للمصالح الاميركية ومصالح العالم، وأن هدفها من الحرب لا يتوقف عند حد إزالة هذا التهديد بل ستعمل كذلك على بناء نظام ديمقراطي يحل محل النظام الاستبدادي. كان واضحاً أن الحملة العسكرية التي لم تحظ بإجماع دولي حولها أُريد لها تجميلها بادعاءات نشر الديموقراطية وتعزيز أوضاع حقوق الإنسان بدليل أنها حملت عنوان (عملية حرية العراق– ***Operation Iraqi Freedom***). الأكثر من ذلك، كان الخيال السياسي الأميركي فيما يتعلق بنشر الديمقراطية قد امتد إلى مستوى تغيير الأنظمة السياسية في المنطقة والزعم أنّ العراق سيكون البداية لتساقط (أحجار الدومينو) الواحد تلو الآخر. على هذا الأساس، تبنّت الولايات المتحدة منطقاً تبسيطياً لقضية مُعقدة وشائكة قائم على فكرة أنّه إذا تمكنت من توليد موجة من التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط، فإن الشعوب الممتنة والحكومات الجديدة التي انتخبتها ستساعد بكل سرور في تحقيق أهداف واشنطن طويلة المدى.

أدركت الولايات المتحدة بشكل مُبكر أن طموحاتها فيما يتعلق بالتغيير الشامل في المنطقة مُفرطة التفاؤل ومُبالغ بتقديراتها، لذلك أطلقت في العام **2004** (مبادرة إصلاح الشرق الأوسط– ***Middle East Reform Initiative***) والتي بدت وكأنّها محاولة سياسية لإجراء التغيير تحظى بالقبول والإقناع من قبل دول المنطقة بديلاً عن التغيير الجذري الذي اكتشفت واشنطن أنّه صعب المنال.

مع ذلك، حتى هذه المبادرة والتي استهدفت إصلاح أنظمة التعليم في الدول العربية وتحسين شروط التنمية الاقتصادية وتعزيز مكانة المرأة لم تصب نجاحاً يرقى إلى مستوى الطموح، وينبع هذا جزئياً من حقيقة مفادها أن أهداف الإصلاحات المقترحة غالباً ما تكون غامضة وغير واضحة المعالم للغاية، مثل الحديث عن اقتصاد السوق والديمقراطية وما إلى ذلك. لقد اقترحت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عدداً من مبادرات الإصلاح التي من شأنها أن تؤدي إلى شرق أوسط أكثر ازدهاراً وديمقراطية، لكنها غالباً ما كانت تصطدم بعدم اكتمال المعالجة الفنية المطلوبة لكثير من القضايا وهو ما ينعكس سلباً على عدم وجود وضوح كافٍ للروابط المحتملة بين الإصلاحات والنتائج، أو أنّ يتم تجاهل إصلاح قطاعات أكثر فعالية من غيرها من شأنها أن تُسهم في خلق بيئة إيجابية للنمو والاستقرار. في الواقع، غالباً ما تم تجاهل هذا البعد الكمي تماماً في المناقشات الجارية بشأن الإصلاحات، أي وجود معرفة كمية بالواقع ومقدار الموارد التي يتطلب توفيرها لإجراء الإصلاح، وهذا التجاهل أسهم بلا شك في زيادة التناقض والشكوك المنتشرة على نطاق واسع بشأن الإصلاحات السائدة في جميع أنحاء المنطقة[20].

إن فشل مبادرة الإصلاح في المنطقة واستمرار الولايات المتحدة بإدارة حربها في العراق كان قد عمق من إشكالية التواصل الإيجابي مع الشعوب وقيّد من قدرة الأنموذج الأميركي على الانتشار الناعم. لقد تسببت الحرب بمُخرجات كارثية ليس على صعيد التكاليف العسكرية أو الخسائر البشرية لقوات التحالف، بل على مستوى التدمير متعدد المستويات الذي أصاب العراق ومثله في أفغانستان التي غزتها الولايات المتحدة في العام 2001. ولو أردنا إحصاء ما خلفته هذه الحرب بشكل سريع منذ عام 2003 ولغاية الآن نجد أنّ التقديرات الأقرب إلى الواقع تُشير إلى أنّ عدد الضحايا من المدنيين العراقيين يبلغ مئات الآلاف، بل يقترب من مستوى نصف مليون شخص. كما أدت الحرب إلى عقدين من الهجرة القسرية، بما في ذلك ما يقدر بنحو (9.2) مليون لاجئ ومُشرد داخلياً، وتسببت في "هجرة العقول" بشكل كبير من العراق، مما أدى إلى استنفاد المواهب اللازمة لإدارة البلاد. وإلى جانب الخسائر البشرية، تعرضت البنية التحتية المادية للعراق، بما في ذلك قدرات إنتاج النفط والشبكة الكهربائية، لأضرار كبيرة أثناء الحرب. ومن المفارقات أن الغزو ساعد في تهيئة الظروف لصعود تنظيم (القاعدة) في العراق وخليفته، (تنظيم الدولة الإسلامية)، الذي احتل أجزاء كبيرة من البلاد من عام 2014 إلى عام 2017. وتسبب القتال من أجل هزيمة تنظيم (داعش) في مزيد من الموت والدمار في العراق وسوريا على حد سواء[21].

وحتى قبل أن يمضي على الحرب في العراق سنوات طوال، كان التعثر خلال السنوات الأولى في إقامة النظام الديمقراطي وتحقيق الرفاهية التي وعدت الولايات المتحدة أن تقيمها في العراق اعتمادا على موارده النفطية واستمرار العمليات الحربية وانتشار التنظيمات الإرهابية، كل هذا كان كافياً لازدراء السياسة الأميركية وإضعاف قوتها الناعمة لدى الجماهير العربية. كان إعجاب العرب بالسياسة الخارجية الأميركية مرتفعاً للغاية في الماضي، لكن هذا تغير بعد مدة ليست بالطويلة. لقد سمعت الجماهير العربية عن نقاط الرئيس (ودرو ويلسون) الأربع عشرة، وانتقاد (أيزنهاور) للغزو الإسرائيلي لمصر في العام 1956. لكن إدانة الوزير (جون فوستر دالاس) لقومية (عبد الناصر)، والدعم الأمريكي القوي لإسرائيل منذ الستينيات فصاعداً، دفع العديد من العرب إلى انتقاد السياسة الخارجية الأمريكية بعدها فاشلة في الارتقاء إلى مستوى مُثُلها الخاصة[22].

أصبح الاستياء العربي من الدعم الأمريكي لإسرائيل المصدر الدائم لهذه الانتقادات وكان على المسؤولين الأمريكيين محاولة تفسير ما اعتبره العرب تحيزاً مُناهضاً لهم. وعندما انتهت التدخلات الأميركية في أفغانستان والعراق بترك البلدين في حال أسوأ، بات لدى العرب سبب وجيه آخر لانتقاد

السياسة الاميركية ونمو خطاب الكراهية الشعبي ضدها، وجاءت الانتفاضات العربية في العام 2011 لتضيف المزيد من عدم الثقة العربية بالجانب الأميركي لاسيما بعد أنّ أدت الانتفاضات العربية إلى الاضطرابات نتيجة الصراع بين أنصار النظام القديم ودعاة التغيير، في الوقت الذي فضلت فيه الولايات المتحدة البقاء بعيداً وعدم تلبية رغبة الجماهير التي اعتقدت أنّ الولايات المتحدة هي أقوى دولة في العالم، وبإمكانها "إصلاح" الأمور، لكنها لم تكن قادرة أو غير راغبة في القيام بذلك. وبشكل إجمالي، فوضت هذه التطورات القوة الناعمة الأميركية أكثر من ذي قبل[23].

هذه الإخفاقات المتكررة في الشرق الأوسط جعلت شعوب المنطقة أقل ثقة بمبادرات السياسة الأميركية بضمنها طروحاتها الناعمة للترويج للديمقراطية وحقوق الإنسان. وإن كانت حرب العراق قد كشفت عن حدود الهيمنة الأمريكية من خلال إشراك قواتها العسكرية في احتلال لا يحقق أي انتصار، وأطلقت العنان للقوى الإقليمية التي اكتسبت المزيد من الجرأة لمتابعة أجندة تدخلية أدت إلى زعزعة استقرار أجزاء من الشرق الاوسط، فإن التأثير الأكثر أهمية للحرب والذي ما عاد مُمكناً تجاهله من قبل مسؤولي الإدارة الاميركية هو أنّ الصراع في العراق أدى إلى تشويه صورة الترويج للديمقراطية الغربية، لأنه ربط قضية الحرية العالمية بالعنف الذي يصاحب الغزو الأميركي. وعلى حد رأي (شين يوم –*Yom*) الزميل في برنامج الشرق الاوسط في معهد أبحاث السياسة الخارجية أنّه "منذ ذلك الحين، لم يثق دعاة التحول الديمقراطي في جميع أنحاء المنطقة، الحركات الشعبية، والناشطين المدنيين، والجمعيات المهنية، ومجموعات الشباب وغيرها، في الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين للعمل كجهات راعية ذات مصداقية للديمقراطية. وحتى اليوم، وفي خضم عصر التحديات الثورية ضد الحكم الاستبدادي، لا تحمل الولايات المتحدة سوى القليل من الوزن الأخلاقي كمنارة للديمقراطية"[24].

لم تفقد الولايات المتحدة مصداقيتها فقط في وحل حربها في العراق، بل أخذت تكتشف رويداً تراجع تأثيرها السياسي والدبلوماسي تجاه دول المنطقة وبالأخص تجاه حلفائها مثل المغرب ومصر والمملكة العربية السعودية وأيضاً تجاه خصومها مثل إيران وسوريا الذين بمجملهم تجاهلوا بسهولة الضغوط الأميركية المطالبة بالإصلاح الديمقراطي ولم يقيموا لها وزناً. وفي جميع أنحاء العالم العربي، لم يكتف الجمهور بإدانة حرب العراق فحسب، بل ربطوا أي دعوة ديمقراطية من جانب الولايات المتحدة بأنها ملوثة بطبيعتها بخطايا الحرب. وعلى الرغم من أنّ بعض أدوات تعزيز الديمقراطية الأمريكية، مثل مساعدة المجتمع المدني والتبادل التعليمي استمرت بشكل متواتر، لكن على أرض الواقع، لم يكن سوى

عدد قليل من أصحاب الرؤى المحلية ينظرون إلى الولايات المتحدة بعدها شريكاً جديراً بالثقة من أجل التغيير.

لقد لخصت مجلة (*The Economist*) المكانة الرمزية للولايات المتحدة في المنطقة العربية بعد حرب العراق بعبارة بليغة تقول "لا تحتاج حتى إلى التوقف لاستعراض الصورة الأكبر التي نجمت عن الحرب والاحتلال: صعود تنظيم الدولة الإسلامية، وانتشار الحرب الأهلية السورية، وتلويث صورة أميركا في الخارج، وصورتها الذاتية في نفوس الشعب الأميركي، بعدها قوة كفؤة وصادقة ومحترمة"[25].

ثانياً: القوة الناعمة للاتحاد الاوروبي في الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان:

Second: The soft power of the European Union in defending human rights issues:

على الرغم من أنّ قضايا حقوق الإنسان باتت على أجندة أعمال السياسة الخارجية للولايات المتحدة منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي، إلا أنّ الدول الأوروبية لم تشارك الولايات المتحدة حماسها السياسي في الترويج للديمقراطية وحقوق الإنسان في تلك المدة بسبب عدم اكتمال بناء الاتحاد الاوروبي من جهة والأولويات الأمنية التي كانت تطغى على اهتمام الدول الأوروبية بشكل جماعي أو منفرد من جهة ثانية. وعلى ما يبدو أن نجاح الدول الأوروبية في إقامة كيان سياسي فوق قومي على أساس (معاهدة ماسترخيت) قد ترافق مع تطورات في صالح قضية حقوق الإنسان على مستوى عالمي، ما ألهم الاتحاد الأوروبي الذي شاهد بعينيه زوال الحرب الباردة وبداية الترابط العالمي والتبشير بنهاية التأريخ وانتصار الدولة الليبرالية، ألهمه بتبني هذه الطروحات ضمن منهاج عمله الخارجي لاسيما وأن هذه القضايا كانت موضع اتفاق سهل بين أعضاءه على خلاف القضايا الأمنية وتبني سياسية دفاعية موحدة التي كانت تثير الكثير من الانقسامات ووجهات النظر المتضاربة.

أنشأت دول الاتحاد الأوروبي في إطار تعاونها المؤسساتي ما بعد الحرب العالمية الثانية، في المدة التي سبقت إنشاء الاتحاد الأوروبي ثلاث مؤسسات مهمة وهي، (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – ***OECD***)، (مجلس أوروبا –***The Council of Europe***)، و(الجماعة الأوروبية – ***The European Community***)، وقد سعت هذه المؤسسات الثلاثة ليس فقط الى مواجهة الكساد والركود الاقتصادي بل أيضاً إلى حماية الكرامة الإنسانية وعدم تكرار فضائع الحرب في أوروبا، ما يعني أنّ اهتماما واضحاً بحقوق الإنسان كان موجوداً لاسيما وأنّ كل مؤسسة كان منوطاً بها إنجاز مهام مُحددة. إذ ركز (مجلس أوروبا) على حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والقيم الديمقراطية، كانت (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) و(الجماعة الأوروبية) مُهتمين بالانتعاش الاقتصادي لأوروبا، وجميع

هذه الأهداف يتم تحقيقها من خلال التعاون الوثيق بين الدول، بهدف تجنب الأعذار الاقتصادية للأعمال اللاإنسانية في المستقبل. وعلى الرغم من أنّه لم يتم إدراج حقوق الإنسان في المعاهدات التأسيسية للجماعة الأوروبية، إلا أنّه في ذات الوقت لم يتم تجاهل حماية حقوق الإنسان بشكل كامل من قبل أولئك الذين صاغوا المعاهدات، والأكثر من ذلك، اتخذت مؤسسات (الجماعة الأوروبية) إجراءات لمعالجة النقص في الأحكام الصريحة المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، ومثال على ذلك السوابق القضائية لمحكمة العدل الأوروبية والتطورات السياسية اللاحقة ضمن النصوص المؤسسية[26].

ووفقاً لمبادئه التأسيسية المتمثلة في الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون، أبدى الاتحاد الأوروبي التزاما منهجياً وأخلاقيا" بدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في علاقاته الخارجية. كذلك يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعميم الاهتمامات المتعلقة بحقوق الإنسان في جميع سياساته وبرامجه، ولديه أدوات مختلفة لدعم هذه السياسات والبرامج بما في ذلك تمويل مشاريع محددة من خلال أدوات التمويل الخاصة به.

وتعبيراً عن اهتمامه الشديد بهذه القضايا، اعتمد المجلس الأوروبي في عام 2012 إطاراً استراتيجيا لحقوق الإنسان والديمقراطية، مُحدداً المبادئ والأهداف والأولويات لتحسين فعالية واتساق سياسة الاتحاد الأوروبي على مدى السنوات العشر القادمة. وتشمل هذه المبادئ تعميم حقوق الإنسان في جميع سياسات الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك تداخل السياسات الداخلية والخارجية[27]. ولعل السؤال الذي يبرز هنا: هل كان الاتحاد الأوروبي فاعلاً دولياً حقيقياً وقوة رمزية على مستوى دعم حقوق الإنسان؟

لا تزال هناك بعض الشكوك التي ترتبط بقدرة الاتحاد الأوروبي على الوفاء بتعهداته التي أعلنها في سياساته وبرامجه المتصلة بحقوق الإنسان، ويُمكن أن نجد تفسيراً منطقياً لهذه الشكوك عبر النظر في حقيقة أنه في بعض الأحيان، لم تكن المشكلة متعلقة بغياب الإتساق في السياسة الخارجية المدنية، بل أنّ الاتحاد الأوروبي تعامل مع بعض القضايا، وتحت ضغط الواقعية والمصالح بطريقة كان فيها الحفاظ على النظام له موقع الصدارة على القيم والمبادئ. ما يعني أن "القوة المعيارية" للاتحاد الاوروبي واجهت تحديات أرغمتها على التعامل بطريقة براغماتية مع متغيرات الوضع الراهن. على سبيل المثال، إن تدقيق تعامل الاتحاد الأوروبي مع (إنتفاضات الربيع العربي 2011) يُعطي الانطباع على انه قدم نفسه كطرف يتصرف بمستوى أقل من ثقله، قانعاً بإصلاحات طفيفة نحو سيادة القانون، ويعطي أولوية لتحرير الاقتصاد وإحراز التقدم التكنوقراطي، بدلاً من التركيز على التنمية السياسية والاقتصادية الجوهرية. وبشكل مختصر

تدعو (سياسة الجوار الأوروبي)[28] إلى "الإصلاحات السياسية وتحسين الحريات السياسية الأساسية، لكنها لا ترقى إلى وضع نهج جديد واسع النطاق يربط بين الأهداف والأدوات في إطار إقليمي" [29].

لقد كان للانتفاضات العربية تأثير لا ينكر على الفاعلين الدوليين، تحديداً الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، إذ وضعتهما أمام تحدٍ يتمثل بضرورة الاعتراف بخطورة زعزعة استقرار الأطراف الفاعلة الإقليمية الهامة المؤيدة للوضع الراهن، مثلما أفهمتهم هذه الانتفاضات إن مرحلة نماذج الإصلاح بقيادة غربية من أعلى إلى أسفل في العالم العربي قد شارفت على نهايتها. في هذه الحالات، تغلبت اعتبارات (السياسة الواقعية – ***Realpolitik***) على القيم المعيارية نفسها، لاسيما مع ترسخ الافتراض، وإن كان غير مرغوب أوروبياً، أن الأنظمة الاستبدادية ستكون مستدامة من الناحية السياسية على المدى الطويل في ظل وجود انقسام مجتمعي يستحيل معه أن تُمثل هذه المجتمعات أي نوع من المعارضة القوية[30]. كان هذا يعني إنه في مواجهة التناقض بين الديمقراطية والمصالح الأمنية في المنطقة، يُصبح من المسموح به لهذه الأخيرة أن تطغى على الأولى حيثما كان هناك تعارض بين الاثنتين، ومن وجهة نظر أوروبية، لم يكن في الأمر خذلان للقيم بقدر ما هو صعوبة تطبيقها وأنّ الأمر متعلق بالاختيار العقلاني ما بين النظام والفوضى.

إذ قد تبدو أهداف الاتحاد الأوروبي المعيارية، التي يُعلن تمسكه بها، متلائمة أخلاقياً وقيمياً مع بعضها لكن الواقع يشي أنّه من الصعب تحقيقها كحزمة واحدة. إنّ أهدافاً مثل: تعزيز التعاون الإقليمي، والاعتماد الاقتصادي المتبادل، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والتنمية المستدامة وما إلى ذلك، تبدو أهدافاً جذابة ولا تدعم بعضها بعضاً فحسب، بل تُسهم أيضاً في منع النزاعات ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وما إلى ذلك. والاتحاد الأوروبي خِطابياً، لا يبدو على استعداد لإجراء نوع من المقايضة بين النظام والعدالة، لكن في الممارسة العملية، الأمر ليس بهذه البساطة، لأنّه دائماً تبرز مشكلة التوفيق بين هذه الأهداف في حال ظهور تعارض بينهما، ما يحتم الاختيار الصعب: أيهما يجب أن يأتي أولاً؟ إعادة الإعمار أم نشر الديمقراطية أم ملاحقة مجرمي الحرب؟ حتى وإن كانت الحزمة مرغوبة ككل، إلا أنّ الواقع يفرض عليه المفاضلة بين خيارات تخصيص التمويل والموارد الدبلوماسية. مثال على ذلك، الاتجاه السائد لدى الاتحاد هو إعطاء الأولوية لمكافحة الجريمة الدولية (خاصة الإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية) على السعي لتحقيق أهداف بيئية مثل تعزيز الديمقراطية أو حقوق الإنسان، على الأقل في المدى القصير[31].

المبحث الثالث

Chapter three

تقييم أدوار الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان في العراق

Evaluating the roles of the United States and the European Union in the field of human rights in Iraq

أولاً: أدوار الولايات المتحدة في العراق:

First: The roles of the United States in Iraq

أدى الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق عام 2003 وما أعقبه من احتلال إلى مدة من عدم الاستقرار وبروز مخاوف كبيرة بشأن حقوق الإنسان، لاسيما مع تصاعد الانتهاكات من قبل قوات الاحتلال نفسها مثل إساءة معاملة المعتقلين في سجن أبو غريب وتشريد العديد من العراقيين بسبب العمليات الحربية. وقد أدى العنف الطائفي في العراق، وخاصة بين الجماعات السنية والشيعية، إلى وقوع المزيد من هذه الانتهاكات، بما في ذلك القتل الطائفي والاختطاف وتهجير الأقليات[32]. وكانت الولايات المتحدة، بعدها قوة احتلال، مسؤولة عن معالجة انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، إلا أنّها لم تبذل جهوداً كافية أو لم تكن مهتمة بمعالجتها في بعض الأحيان، أو لأنّ الأمر كان معقداً بسبب أخطائها في الإدارة والحكم والذي أفضى إلى استمرار العنف وعدم الاستقرار في البلاد.

ومع أنّ الولايات المتحدة وضعت اللبنات الأولى لنظام سياسي جديد بالتشاور مع العراقيين ورسمت ملامحه الدستورية، إلا أنّ هذا لا يعفيها من الأخطاء التي رافقت بدايات تكوينه ومنها تنظيمه وفق أسس طائفية وعرقية، بدليل أنّ أول سلطة تنفيذية تم إنشاؤها وهي (مجلس الحكم) المكون من (25) عضواً راعت فيها الولايات المتحدة التمثيل الطائفي والقومي والعرقي، وهو ما عده البعض بداية الانقسام السياسي الاجتماعي في العراق الجديد[33]. مع ذلك، استثمرت الولايات المتحدة في الجهود الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق، بما في ذلك إجراء الانتخابات ودعم صياغة دستور جديد. وإن كانت هذه الجهود تهدف إلى بناء عراق أكثر شمولاً وديمقراطية إلا أنّ الأهداف لم تُنفذ على أكمل وجه ولم يتحقق الاستقرار السياسي رغم تواجدها الطويل بدليل أنّه بعد انسحاب قواتها المقاتلة من العراق في 2011، كانت المخاوف مستمرة بشأن قدرة الحكومة العراقية على حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع.

هذا الواقع يكشف عن حقيقة أنّ قضايا حقوق الإنسان في العراق شائكة، وغالباً ما تتطلب معالجتها جهوداً متواصلة، فضلاً عن التعاون مع الشركاء الدوليين ومنظمات المجتمع المدني لمواجهة

التحديات المختلفة. ومع أنّ الولايات المتحدة خلال تواجدها الذي استمر (2003–2011) لم تتمكن من المساعدة في بناء نظام ديمقراطي يتسم بالقوة والاستقرار، ومع الشكوك التي رافقت مستوى صلابتها في محاربة التنظيمات الإرهابية، إلا أنّها اتخذت إجراءات مختلفة يُمكن تصنيفها ضمن الجهود المبذولة للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها في العراق، وشملت هذه الجهود ما يلي ():

- تعزيز الديمقراطية: شاركت الولايات المتحدة في دعم الحكم الديمقراطي في العراق. ويشمل ذلك دعم الانتخابات، والمساعدة في صياغة الدستور، وتشجيع تطوير المؤسسات الديمقراطية.
- الدفاع عن سيادة القانون: عملت الولايات المتحدة على تعزيز النظام القانوني في العراق وتعزيز سيادة القانون. ويشمل ذلك دعم الإصلاحات القضائية، والتدريب على إنفاذ القانون، وإنشاء آليات لمحاسبة منتهكي حقوق الإنسان.
- المساعدات الإنسانية: قدمت حكومة الولايات المتحدة مساعدات إنسانية لمساعدة النازحين داخلياً واللاجئين والسكان المتأثرين بالصراع والعنف. غالباً ما تشتمل هذه المساعدة على الغذاء والمأوى والرعاية الطبية وأشكال أخرى من المساعدات.
- المساعدة الأمنية: قدمت الولايات المتحدة مساعدة أمنية للعراق للمساعدة في تحقيق الاستقرار في البلاد ومكافحة التهديدات التي تتعرض لها حقوق الإنسان من الجماعات الإرهابية المتطرفة مثل تنظيمي (القاعدة) و(داعش). وقد شمل ذلك الدعم العسكري والتدريب وتبادل المعلومات الاستخبارية.
- دعم المجتمع المدني: قدمت الولايات المتحدة الدعم لمنظمات المجتمع المدني العراقي العاملة في قضايا حقوق الإنسان. وقد شمل هذا الدعم التمويل والتدريب وبناء القدرات لتمكين هذه المنظمات من الدفاع عن حقوق الإنسان والدفاع عنها.
- مراقبة حقوق الإنسان: لعبت الولايات المتحدة وبعثاتها الدبلوماسية في العراق دوراً في مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. ويشمل ذلك التوثيق والإبلاغ عن حوادث سوء المعاملة والتمييز وانتهاكات حقوق الإنسان.
- المناصرة والدبلوماسية: وهو ما تمثل في التعاون ما بين المسؤولين الأمريكيين ونظرائهم من الحكومة العراقية لإثارة المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان والدعوة إلى إدخال تحسينات. وغالباً ما كانت الجهود الدبلوماسية تتضمن تصريحات عامة، ومناقشات خاصة، والضغط لمعالجة قضايا محددة

تتعلق بحقوق الإنسان. بمعنى أنّ الولايات المتحدة استخدمت إزاء العراق ذات الأدوات التي تم الإشارة إليها سابقاً.

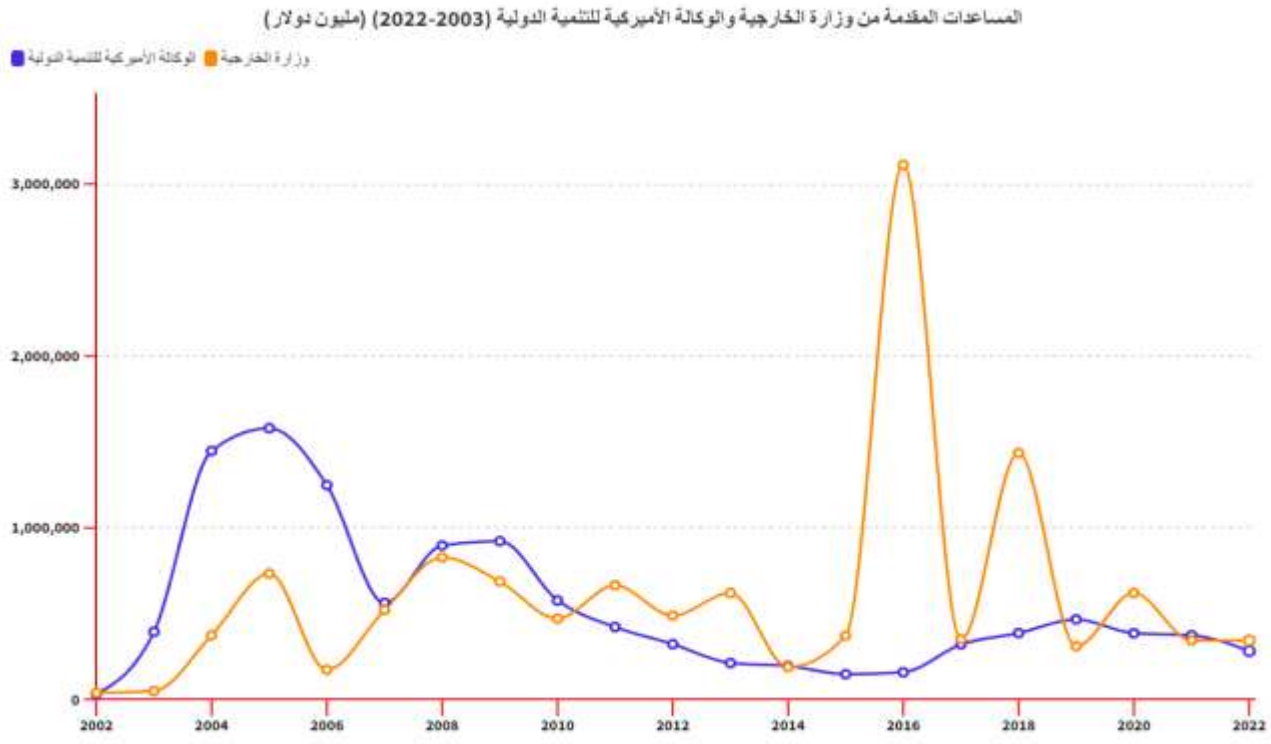
- جهود حماية الأقليات: اتخذت الولايات المتحدة إجراءات لحماية حقوق الأقليات الدينية والعرقية في العراق التي كانت في كثير من الأحيان عرضة للاضطهاد والعنف.
- التدريب وبناء القدرات: قدمت الولايات المتحدة التدريب ودعم بناء القدرات لقوات ومؤسسات الأمن العراقية لضمان احترامها لحقوق الإنسان في عملياتها والحفاظ على سيادة القانون.
- دعم اللاجئين والنازحين: دعمت الولايات المتحدة الجهود المبذولة لتلبية احتياجات النازحين واللاجئين، بما في ذلك أولئك الذين نزحوا بسبب الصراع في العراق. ومن المهم أن نلاحظ أن فعالية هذه التدابير يمكن أن تختلف بمرور الوقت وتعتمد على الوضع السياسي والأمني في العراق.

لقد كانت وما زالت قضية حقوق الإنسان في العلاقات العراقية الأمريكية مسألة معقدة ومتعددة الأوجه. وتتأثر العلاقة بين البلدين بعوامل سياسية وأمنية واقتصادية، وعلى الرغم من أنّ المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان تُشكل عنصراً مهماً في تلك العلاقة، إلا أن الولايات المتحدة يُمكن أن تتجاهلها في بعض الأحيان وتعطي الاعتبار للقضايا الأمنية وأولوية استقرار النظام، ما يُبين أن التعامل مع قضايا حقوق الإنسان غالباً ما يتصف بالبراغماتية بما في ذلك أنّه يتم إثارة قضايا إنسانية مُحددة لأغراض سياسية.

إن استمرار الولايات المتحدة بإدراج وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في تقريرها السنوي الذي يصدر عن وزارة الخارجية يؤكد أنّها لم تتمكن من إقامة النظام الديمقراطي الذي وعدت به، بل يكشف كذلك عن حدود القوة الأميركية في هذا المجال والذي لا تملك إزائه سوى التعامل معه وفقاً للإجراءات التقليدية التي تم الإشارة إليها سابقاً في المبحث الأول. إذ من مجموع الأدوات الخمس استخدمت الولايات المتحدة تقريباً ثلاث أدوات وهي (الدبلوماسية الخاصة) و(التصريحات العامة) التي تجسدت في شكل التقارير الدورية التي تصدر عن وزارة الخارجية، فضلاً عن (التدابير الإيجابية). ويُمكن مراجعة التقارير التي صدرت عن وزارة الخارجية بشكل سنوي للاطلاع على وجهة نظر الإدارة الاميركية بخصوص الانتهاكات المسجلة في مجال حقوق الإنسان.

وعلى صعيد (التدابير الإيجابية) وهي المساعدات والدعم المقدم لتمويل جهود المجتمع المدني والمنظمات المعنية بالديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان، قدمت وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) للمدة (2003–2022) مئات الملايين من الدولارات لعشرات البرامج

والمنظمات في العراق، حتى أنه في العام 2016 بلغ الدعم المُقدم من وزارة الخارجية أكثر من (3) مليار دولار[34]. وتجدر الإشارة إلى أن الدعم شمل العديد من القطاعات المدنية بضمنها تطوير الإدارة العامة ودعم التعليم وتنمية القطاع الخاص والمبادرات الاقتصادية، إضافة إلى المساعدات الإنسانية وجهود الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية. ويُمكن الاطلاع على الشكل التالي لتتبع حجم ومقدار هذا التمويل عبر السنوات المذكورة.



ثانياً: دور الاتحاد الأوروبي:

Second: The role of the European Union:

على الرغم من أن بعض دول الاتحاد الأوروبي شاركت إلى جوار الولايات المتحدة في الحرب على العراق عام 2003 خارج إطار المنظمة الدولية، مثل بريطانيا وإسبانيا، إلا أنّ الاتحاد الاوروبي كمؤسسة فوق وطنية تبنى إجراءات تجاه العراق في هذا الشأن ربما كانت أفضل من الولايات المتحدة، لاسيما وأنه كمؤسسة لم تتلوث سمعته بخطايا الحرب بشكل مباشر. ومع استمرار الاعتقاد لدى الكثير من العراقيين أنّ الحكومات الأجنبية قادرة على المساعدة في إعادة بناء العراق وتحقيق الاستقرار فيه،

يتمتع الاتحاد الأوروبي ببعض النفوذ في هذا الشأن. إذ خلافاً لبعض قوى الشرق الأوسط أو الولايات المتحدة، التي شُوهّت صورتها بسبب الحرب، فإن الاتحاد الأوروبي وأغلب بلدانه الأعضاء يتمتع بسمعة الحياد السياسي في بغداد. وعلى هذا النحو، فإن المشاركة الأوروبية مع العراق ليست قضية حساسة بالنسبة لمعظم مواطني البلاد. لهذا يُمكن القول أنّ هذا التصور يلعب دوراً رئيسًا في تعزيز نفوذ الاتحاد الأوروبي في العراق.

يعتمد التعاون بين الاتحاد الأوروبي والعراق على اتفاقية الشراكة والتعاون بين الجانبين (PCA) التي تم توقيعها في عام 2012 ودخلت حيز التنفيذ في أغسطس 2018، بحيث بات الاتحاد الأوروبي شريكاً طويل الأمد للعراق، يتعاون معه في مجالات مختلفة مثل المساعدات الإنسانية وتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار وحقوق الإنسان والهجرة والأمن وأجندات الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

علاوة على ذلك، واستجابة للتحديات المتعددة على الصعيد الأمني التي ما زال العراق يُواجهها رغم الهزيمة الإقليمية لتنظيم (داعش)، بما في ذلك الاحتياجات الإنسانية المستمرة وتحقيق الاستقرار والانتعاش المبكر والإصلاح والمصالحة، اعتمد الاتحاد الأوروبي في كانون الثاني من عام 2018، استراتيجية الاتحاد الأوروبي للعراق[35]. وتُظهر هذه الاستراتيجية والتمويل اللازم لها التزام الاتحاد "الثابت" بدعم العراق في سعيه لمواجهة هذه التحديات الرئيسة.

وفيما يتعلق بمجال حقوق الإنسان، مارّس الاتحاد الأوروبي دوراً رقابياً لتقييم الوضع في العراق، ومن جملة القضايا التي كان مُهتماً بها هي وضع الأقليات العرقية والدينية، مجالات الاختفاء القسري، العودة المعوقة أو القسرية، الافتقار إلى الإجراءات القانونية الواجبة ومعايير المحاكمة العادلة، العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، الاستمرار باستخدام عقوبة الإعدام، والتعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة للشرطة وزنزانات الاستجواب والسجون، تعرض الصحفيين للمضايقة والقتل خاصة في المناطق التي كان يسيطر عليها تنظيم (داعش) أو التي ما زال يملك فيها بعض خلاياه. فضلاً عن ذلك تحتل قضايا مثل اتهامات الفساد والإفلات من العقاب، وحماية المدنيين في مناطق النزاع، وحماية الأقليات العرقية – الدينية، والمصالحة الوطنية والاجتماعية، واستقلال المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، والنزاهة والشفافية. والتطبيق الشفاف للقانون، تحتل هذه القضايا أهمية استثنائية في أجندة الاتحاد الأوروبي تجاه العراق.

على صعيد دعم البرامج والخطط المتعلقة بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، قدم الاتحاد الأوروبي أكثر من (46) مليون يورو للحكومات المحلية والإقليمية لتطوير خطط التنمية المحلية الخاصة

بها وبناء حوكمة أقوى وخاضعة للمساءلة من قبل مواطنيها. علاوة على ذلك، خصص الإتحاد الأوروبي أكثر من (29) مليون يورو لمشاريع مرتبطة بحل النزاعات والمصالحة، بضمنها الحد من النزاعات بين النازحين داخلياً والمجتمعات المُضيفة على المستوى المحلي من خلال مبادرات الحوار، ودعم التحقيقات التي يتم إجراؤها من خلال المفوضية الدولية، مثلما دعم الإتحاد الأوروبي جهود الحوار غير الرسمي بين العراق وجيرانه.

كذلك قاد الاتحاد الأوروبي الجهود الإنسانية الدولية لأزمة العراق، حيث قدم أكثر من (435) مليون يورو من التمويل في الفترة (2014–2019)، من أجل الاستجابة للأزمة الإنسانية في البلاد. في عام 2018، قدم الاتحاد الأوروبي (40) مليون يورو للعراق كمساعدات إنسانية وخصص (30) مليون يورو لعام 2019. وتركزت خذخ المساعدات الإنسانية على الأشخاص الأكثر ضعفاً، وشمل ذلك توفير الدعم اليومي المنقذ للحياة في مجال الحماية والمياه والمأوى والغذاء والمساعدة الطبية الطارئة. وبالتوازي مع ذلك، قدم الاتحاد الأوروبي المساعدة الإنسانية في مراكز الاحتجاز مع التركيز بشكل خاص على الشباب، مما أدى بشكل غير مباشر إلى تسهيل بناء "بيئة مواتية" لاستدامة مكافحة التطرف[36].

يُمكن القول أنّ الاتحاد الأوروبي اكتسب نفوذاً في العراق من خلال الدبلوماسية وحياده النسبي وهو ما سمح له بالتواصل مع مجموعة واسعة من الزعماء العراقيين. على سبيل المثال، كان الاتحاد إحدى القوى الوحيدة التي التقت برجل الدين العراقي (مقتدى الصدر)، الذي يُعد لاعباً رئيساً في السياسة العراقية (والإقليمية)، والذي يحدُ اتجاهه السياسي المُعارض من تفاعله الدبلوماسي مع الدول الغربية. إذ أنّ المسؤولين الأميركيين والبريطانيين، وحتى الإيرانيين، لم يلتقوا بـ(السيد الصدر) على عكس الأوربيين[37].

كذلك لعب الاتحاد الأوروبي دوراً محورياً في إعادة الإعمار والتنمية في العراق. وفقاً للمفوضية الأوروبية، منذ ظهور تنظيم (داعش) في عام 2014 وسيطرته على أجزاء من العراق، قدم الاتحاد الأوروبي أكثر من (مليار يورو) لدعم العراق، بما في ذلك (435) مليون يورو كمساعدات إنسانية، و(320) مليون يورو لتمويل التنمية، و(6.5) مليون يورو في إطار الآلية الأوروبية لدعم العراق في مجال تمويل منظمات المجتمع المدني لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي فبراير 2018، شارك الاتحاد الأوروبي في عقد مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق، حيث تعهدت الدول المانحة بتقديم حوالي

(30) مليار دولار لمساعدة العراق على إعادة البناء، منها حوالي (400) مليون يورو جاءت من منح الاتحاد الأوروبي[38].

وتجدر الإشارة إلى أن إحدى أشكال التفاعل الأوروبي مع العراق فيما يتعلق بمجال حقوق الإنسان هي استمرار دعوة العراق بانتظام للالتزام بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي بشأن حقوق الإنسان والتوقيع على نظام روما الأساسي. كما هو معروف، إنّ العراق طرف في عدد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان لكن لم يتم التصديق على العديد منها. حيث لم ينضم العراق بعد إلى المعاهدات الأساسية التالية: اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين، واتفاقية عدم سقوط جرائم الحرب بالتقادم. بالإضافة إلى ذلك، لم يوقع العراق على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فيما يتعلق بإجراءات تقديم الشكاوى، كما لم ينضم العراق إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وفي السنوات الأخيرة، تركّز الدعم المقدم للعراق من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على المساعدات الإنسانية ومكافحة الإرهاب. وحقيقة أن أغلب البلدان في المنطقة لا تنظر إلى أوروبا بعدها لاعباً نشطاً في الشرق الأوسط وهو ما يؤثر على مستوى مكانتها وقدرتها على تعزيز حقوق الإنسان أو الديمقراطية في العراق. ومع ذلك، لن يكون هذا هو الحال إلا إذا كانت أوروبا على استعداد للاضطلاع بدور أكثر أهمية هناك، وممارسة نفوذها على شركائها وحلفائها وخصومها.

ختاماً يُمكن القول أنّ ما جعل الاتحاد الأوروبي، وحتى الولايات المتحدة، تتركز جهودهما بالدرجة الأولى على تقديم المساعدات الإنسانية المتعلقة بإيواء النازحين، فضلاً عن الاستمرار بتقديم الدعم العسكري والأمني هو ليس بسبب من غلبة الاهتمامات الجيوسياسية والتحديات الأمنية التي تمثلها التنظيمات الإرهابية والتي تتطلب مواجهتها خشية امتداد تأثيراتها إلى أوروبا فحسب، بل لأن الدعم للمؤسسات المدنية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان وترسيخ القيم الديمقراطية، رغم أنه استمر وتلقى مبالغ طائلة، لا يبدو أنّه حقق النتائج المرجوة وهو ما جعل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يُبديان أولوية للجوانب الأمنية والدعم الإنساني مع اهتمامات جانبية بقضايا حقوق الإنسان.

إن الأسباب التي دفعتهم إلى ذلك متعددة، منها ما هو متعلق بطبيعة التحديات الجيوسياسية في المنطقة والتفاعلات الشائكة والمعقدة التي تحكم توازنات العلاقة بين دولها والتي تجعل من الصعوبة في ظل هكذا تحديات التوفيق بسهولة بين مواجهتها والاهتمام بالوقت نفسه بمسائل حقوق الإنسان، ليس من جانب الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي بل حتى من طرف الحكومة العراقية التي قد لا تتمكن

من متابعة شؤون حقوق الإنسان بدقة ومعالجة انتهاكاتها بسرعة، بسبب تداخل القوى السياسية المتعددة في تشكيل هذه الحكومة وما تحمله من توجهات تتعارض مع بعضها في كثير من الاحيان ما يجعل من الصعوبة على الحكومة اتخاذ إجراءات موحدة تجاه هذه القضايا.

الخاتمـــــــة

Conclusion

على الرغم من أنّ مسألة الديمقراطية ونوع نظام الحكم الذي يُفترض بالدول أن تتبناه لم يرد ذكرهما في ميثاق الأمم المتحدة، مثلما أنّ الأخيرة أحجمت عن الترويج لنظام سياسي مُحدد، إلا أنّ الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان كان جزءًا من أعمال المنظمة الدولية لاسيما بعد صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام 1948 وتأكيده على حقوق متعددة ينبغي على الدول احترامها وحمايتها في الوقت ذاته. على العكس من ذلك، نجد أنّ الارتباط الوثيق ما بين حقوق الإنسان والديمقراطية باعتبار أن الإنسان لا ينال حقوقه كاملة إلا في ظل نظام سياسي سليم، كان الأساس التبريري الذي ارتكزت عليه جهود الولايات المتحدة في تبنيها لقضايا حقوق الإنسان شعاراً لسياستها الخارجية القائمة على الترويج لفضائل النظام الديمقراطي بنسخته الليبرالية – الرأسمالية.

ما يُمكن تمييزه من فوارق بين القوى الدولية، الأمم المتحدة، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، في سعيها للترويج لحقوق الإنسان والدعوة إلى الدفاع عنها وتعزيز آليات حمايتها، أن المنظمة الدولية وإن كانت تولت أدوار استثنائية على صعيد التدخل الإنساني لحماية الفئات المستضعفة والتوسط في حل النزاعات العرقية وغيرها فضلاً عن جهودها في إطار عمليات المصالحة الوطنية (***National Reconciliation***) في مجتمعات متعددة في العالم النامي وهو ما كان يصب أخيراً في صالح حماية حقوق الإنسان بشكل أو آخر، إلا أن جميع هذه الجهود ابتعدت عن التركيز على أنموذج سياسي معين، وهذا على خلاف القوى الدولية الأخرى، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، التي ارتبطت مقاصدهم بالترويج للديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان بتحقيق أهداف تتمثل في الترويج للنظام الليبرالي باعتبار أنّ الدولة الليبرالية هي نهاية التأريخ وهي أنموذج الحكم الذي ينبغي أن يسود في جميع أرجاء العالم على حد تعبير المفكر (فرانسيس فوكوياما).

كذلك ما تميزت به هذه القوى عن الأمم المتحدة، بالأخص الولايات المتحدة، هو توظيفها لأدوات متعددة من أجل الضغط على الحكومات الأجنبية لتقديم سجل أفضل في مجال حقوق الإنسان. وإجمالاً يُمكن أن نلخص إلى مجموعة استنتاجات مُختصرة:

1. إن تبني الولايات المتحدة لحقوق الإنسان شعاراً رئيساً في سياستها الخارجية قد تزامن مع تراجع صورتها الأخلاقية بسبب الكوراث الدموية التي تسببت بها في حرب فيتنام وازدياد حالات التمييز العنصري في المجتمع الأميركي والمعاملة السيئة التي كان يتلقاها الأميركيين من أصول أفريقية، وكل هذا أثار الشكوك حول مصداقية هذه الشعارات.
2. في سياق مُماثل نجد أنّ الحرب الأميركية في العراق عام 2003 وما جرى بعدها من احتلال عسكري ارتبط بانتهاكات لحقوق الإنسان، قد أضعفت إلى حد كبير الصورة الرمزية للولايات المتحدة في العالم والمنطقة العربية بشكل خاص وهذا انسحاب على مستوى تفاعل الجمهور العربي مع طروحات نشر الديمقراطية في المنطقة.
3. حاولت الولايات المتحدة خلال سنوات تواجدها العسكري في العراق دعم جهود التأسيس لأطر قانونية وآليات دستورية ونُظم مؤسساتية تتولى حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها، إلا أنّ هذه الجهود لم تُكلل بنجاح كامل لأسباب تتعلق بمستوى التفاعل الشعبي مع هذه الدعوات والأخطاء الكارثية التي ارتكبت خلال فترة الاحتلال فضلاً عن تعقيدات الوضع السياسي – الأمني وانتشار الجماعات الإرهابية.
4. حتى بعد انسحاب القوات الأميركية من العراق أواخر عام 2011، لم تتمكن الحكومة العراقية بشكل كفوء من مواجهة هذه التحديات بشكل منفرد ما أدى إلى وقوع الانهيار عام 2014 بسيطرة تنظيم (داعش) على أجزاء من العراق، ما جعل الاهتمام الحكومي والدولي ينحو باتجاه التركيز على محاربة التهديدات الأمنية التي تفرضها هذه الجماعات المتطرفة دون إعطاء اهتمام كافٍ لقضايا حقوق الإنسان، وبالتالي عدم تحقق الاستقرار الأمني والسياسي غالباً ما كان مُعوقاً أمام أي جهد حكومي لمتابعة الانتهاكات والدفاع عن حقوق الإنسان.

أظهرت تجارب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في العراق وعلى مدار (20) عاماً أنّ الأولوية على أجندة الأعمال كانت بشكل كبير تُمنح للقضايا الجيوسياسية والتهديدات الأمنية بما تستهلكه من جهود وموارد، وبالتالي أنّ قدرة هذه القوى على أن تكون دعامة وسند للدفاع عن حقوق الإنسان محدودة، وهو ما يُفضي إلى الاستنتاج أن البيئة الأمنية المعقدة والمُثقلة بالمشاكل السياسية يصعب فيها على قوى محلية أو دولية أن تُحدد بنفسها أولوياتها أو تفضيلاتها المؤسسية، وإنما تفرض طبيعة البيئة نفسها على هذه الجهات والقوى ما يُفترض أن تكون له الأولوية على حساب باقي

الاهتمامات، وهذا هو شأن حقوق الإنسان التي لا تحظى في ظل هكذا بيئة مضطربة إلا بالنزر اليسير من الأهمية التي يُراد بها الحفاظ على مسائل اعتبارية لسياسات الدول.

الهـــوامـــش

Endnotes

(1) *The United Nations, The Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, At: https://bit.ly/46L76yu*

(2) *Human Rights Aspects, Module BI / 1 B, School of civil Protection, Council of Europe, PP 2 -5, At: https://bit.ly/46Mkbb4*

(3) *Ibid, P 5 .*

(4) *The United Nations, Charter of the United Nations and Statute of the International Court of Justice, San Francisco, 1945, At: https://bit.ly/3SfSLFU*

(5) *Roland Rich and Edward Newman, Introduction: Approaching democratization policy, In: Roland Rich and Edward Newman (Editors), The UN role in promoting democracy: Between ideals and reality, United Nations University Press, New York, 2004, P 5 .*

(6) *Christopher C. Joyner, The United Nations and Democracy, Global Governance, Vol. 5, No. 3 (July – September), 1999, PP 333 – 357 .*

(7) *The United Nations, The Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), Vienna Declaration and Programme of Action, At: https://bit.ly/3tNDUIN*

(8) *The United Nations, Democracy and Human Rights: The Role of the UN, Discussion Paper, September 2013, At: https://bit.ly/3Q8FufS*

(9) *Drew DeSilver, Despite global concerns about democracy, more than half of countries are democratic, Pew Research Center, May 14, 2019, At: https://pewrsr.ch/3SdKH8x*

(10) *US Department of State, Carter and Human Rights, 1977–1981, At: https://rb.gy/te9yu*

(11) *The United Nations, Democracy and Human Rights: The Role of the UN, Op.Cit .*

(12) *Roberta Cohen, Integrating Human rights In U.S Foreign Policy: The History, The Challenges and The Criteria for An Effective Policy, the Brookings Institute, April 9, 2008, At: https://rb.gy/y5pfn*

ضمن هذا المنظور بدت مسألة الاهتمام بحقوق الإنسان كمحاولة لإزالة الآثار المقيتة لسياسة الواقعية التي تسبب بها الوزير (هنري كيسنجر). إذ من المعروف أن "سياسته الخارجية الواقعية" لم تتضمن أدنى اهتمام بحقوق الإنسان، بل أنّه قالها بمنتهى الصراحة عندما تم تعيينه وزيرا للخارجية "أعتقد أنّه من الخطر بالنسبة لنا أن نجعل السياسة الداخلية للدول

في جميع أنحاء العالم هدفاً مباشراً للسياسة الخارجية الأمريكية". وكان قد أشار أيضاً إلى أنّ اعتبارات حقوق الإنسان من شأنها أن تُلحق الضرر بالعلاقات الثنائية مع حلفاء الولايات المتحدة وأصدقائها. لهذه الأسباب، تعرض (هنري كيسنجر) لانتقادات واسعة النطاق بسبب اتخاذه باستمرار موقفاً غير أخلاقي وعملي في العلاقات الخارجية للولايات المتحدة في الحالات التي تعارضت فيها الاعتبارات الأمنية أو الاقتصادية مع قضايا حقوق الإنسان. لقد تعرض للهجوم ليس فقط لدوره في الإطاحة بالرئيس (سلفادرو الليندي) في تشيلي، ولكن أيضاً لتجاهله اتهامات التعذيب والوحشية الموجهة إلى المجلس العسكري بزعامة (إوغستو بينوشيه)، رئيس تشيلي بعد ذلك. كذلك أظهر (كيسنجر) القليل من الاهتمام بمشاكل حقوق الإنسان في بنجلاديش مع "ميل" السياسة الأمريكية تجاه باكستان في عام 1971، مثلما لم يكترث بالإبادة الجماعية العرقية في (بوروندي). وشددت سياسته على أولوية الأمن بدلاً من قضايا حقوق الإنسان في تعامله مع أنظمة مثل نظام (بارك تشونغ هي) في كوريا الجنوبية ونظام العقيد في اليونان حتى عام 1974. وكان (كيسنجر) ودوداً مع الأنظمة القمعية مثل تلك الموجودة في البرازيل وإندونيسيا لأسباب اقتصادية واستقراريه، مثلما كان شاه إيران مُفضلاً للغاية من قبله على الرغم من التقارير عن انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في ذلك البلد. وفيما يتعلق بالسياسة تجاه فيتنام، تعرض (كيسنجر) لانتقادات واسعة بسبب القصف بالطبع، ولكن أيضاً لتجاهل التقارير المنتشرة على نطاق واسع عن تعذيب السجناء السياسيين التي قدمتها كل من الصحافة العالمية ومنظمة العفو الدولية. للمزيد يُمكن الرجوع إلى:

Hugh M. Arnold, Henry Kissinger and Human Rights, Universal Human Rights, Vol. 2, No. 4, October – December, 1980, PP 57 - 71.

(13) الكتب الخمس التي مراجعتها شملت كل من:

Peter G. Brown and Douglas MacLean (Editors), Human Rights and U.S. Foreign Policy, D. C. Heath and Company, Lexington, 1979 .

Paula R. Newberg (Editor), The Politics of Human Rights, New York University Press, New York and London,1981 .

Henry Shue, Basic Rights: Subsistence, Affluence and U.S. Foreign Policy, Princeton University Press, 1980 .

Kenneth W. Thompson, The Moral imperatives of human rights: a world survey, University Press of America, Lanham, 1980 .

Sandy Vogelgesang, American Dream Global Nightmare: The Dilemma of U.S. Human Rights Policy, Norton & Co., New York, 1980 .

(14) *Jack Donnelly, Review: Human Rights and Foreign Policy, World Politics, Vol. 34, No. 4, July 1982, PP 574 – 595 .*

(15) *Roberta Cohen, Integrating Human rights In U.S Foreign Policy: The History, The Challenges and The Criteria for An Effective Policy, Op.Cit .*

(16) *Christopher S. Wren, Sakharov Receives Carter Letter Affirming Commitment on Rights, The New York Times, February 18, 1977, At: https://rb.gy/0pxmr*

(17) *Brian Knowlton, Bush and Congress Honor Dalai Lama, The New York Times, October 18, 2007, At: https://rb.gy/yqn54*
(18) *U.S. Assistance Programs in China, Congressional Research Service, Updated January 12, 2016, P 1, At: https://crsreports.congress.gov/product/pdf/RS/RS22663/48*
(19) *Humeyra Pamuk and Simon Lewis, U.S. to withhold $130 mln of military aid to Egypt over human rights -official, Reuters, September 15, 2022, At: https://rb.gy/v21yf*
(20) *Robert E. Looney and Morton A. Kaplan, Middle East reform initiatives: a stage-theory perspective, International Journal on World Peace, Vol. 22, No. 1, March 2005, PP 13 – 38 .*
(21) *Heather S. Gregg, Operation Iraqi Freedom: Learning Lessons from a Lost War, Foreign Policy Research Institute, march 30, 2023, At: https://tinyurl.com/yc3x956u*
(22) *Shibley Telhami, The World through Arab Eyes: Arab Public Opinion and the Reshaping of the Middle East, Basic Books, New York, 2013, P 113 .*
(23) *William Rugh, American soft power and public diplomacy in the Arab world, Palgrave Communications volume 3, Article number (16104), January 10, 2017, At: https://tinyurl.com/2abx532j*
(24) *Sean L. Yom, Hegemony, Democracy, and the Legacy of the Iraq War, Foreign Policy Research Institute, March 30, 2023, At: https://tinyurl.com/4jrmy287*
(25) *The Economist, How the Iraq war became a threat to American democracy, March 22, 2023, At: http://bit.ly/473W7Qt*
(26) *Lorena Rincón – Eizaga, Human Rights in the European Union. Conflict between the Luxembourg and Strasburg Courts regarding Interpretation of Article 8 of the European Convention on Human Rights, International Law: Revista Colombiana de Derecho Internacional, núm. 11, mayo, 2008, pp. 119 - 154 .*

أشارت المادة (2) من معاهدة الاتحاد الأوروبي (*The Treaty on European Union*) والتي تُعرف أيضاً باسم (معاهدة ماستريخت) لعام 1992، إلى أنّ القيم التأسيسية للاتحاد الأوروبي هي "الكرامة الإنسانية، والحرية، والديمقراطية، والمساواة، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات".

وأشارت المادة (3) من المعاهدة المذكورة إلى أنّ من أهداف الاتحاد الأوروبي في "علاقاته مع العالم الأوسع"، المساهمة في "القضاء على الفقر وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الطفل، فضلاً عن التقيد الصارم بالقانون الدولي وتطويره، بما في ذلك احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة".

(27) *Council of the European Union, EU Strategic Framework and Action Plan on Human Rights and Democracy, Luxembourg, 25 June 2012, At: https://tinyurl.com/4m44pe5j*

(28) أُطلقت سياسة الجوار الأوروبية في عام 2004 لتعزيز الاستقرار والأمن والازدهار في المناطق المجاورة للاتحاد الأوروبي، سواء اكان في الجنوب أم في الشرق.

(29) *Ruth Hanau Santini, The Transatlantic Relationship after the Arab Uprisings: Stronger in North Africa, Shakier in the Middle East, (Report): Brookings Institute, June 9, 2011, At: https://bit.ly/3MgKei7*

(30) *Ibid .*

(31) ومع أنّ الاتحاد الأوروبي نتيجة لهذه الأدوار التي انخرط فيها على صعيد عالمي بات يُنظر إليه باعتباره (فاعل عالمي) في الدفاع عن حقوق الإنسان، إلا أنّ هذا لم يمنع البعض من إبداء مُعارضة فكرية وتحدي أكاديمي لهذا السرد الكلاسيكي حول انخراط الاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان من خلال مقارنة نظام اليوم بإطار حقوق الإنسان الذي اقترحته (الجماعة الأوروبية) في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي. على الرغم من أن النظام الحالي للاتحاد الأوروبي يُفهم تقليدياً بعده ذروة تقدم الاتحاد في مجال حماية حقوق الإنسان، إلا أنّه أضعف من إطار الخمسينيات في ثلاثة جوانب: مراقبة حقوق الإنسان في الدول الأعضاء، وعلاقته بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، فضلاً عن الحقوق وازدواجية المعايير بين السياسات الحقوقية الداخلية والخارجية. للمزيد يُمكن الرجوع إلى المصدر التالي:

Gráinne de Búrca, The Road not Taken: The European Union as a Global Human Rights Actor, The American Journal of International Law, Vol. 105, No. 4 (October 2011), PP 649 – 693 .

(32) *Kenneth M. Pollack, The Seven Deadly Sins of Failure in Iraq: A retrospective Analysis of The Reconstruction. The Brookings Institute, December 1, 2006, At: https://bit.ly/3tMoPHi*

(33) نمير أمين قيردار، إنقاذ العراق: بناء أمة مُحطمة، دار الساقي، لندن، 2010.

(34) *USAID,At:https://www.foreignassistance.gov/cd/iraq/2023/disbursements/1*

(35) *The European Council of European Union, Iraq: EU Adopt New Strategy, January 22, 2018, At: https://bit.ly/46OvY8D*

(36) *European Union External Action (EUEA), The EU and Iraq, June 9, 2019, At: https://bit.ly/48ZCPgW*

(37) *Renad Mansour, Mapping European Leverage in MENA Region, European council on Foreign Relations, December 2019, At: https://bit.ly/49j7qX8*

(38) *Ibid.*

المصـــــــادر

References

أولاً: باللغة العربية:

I. نمير أمين قيردار، إنقاذ العراق: بناء أمة مُحطمة، دار الساقي، لندن، 2010.

ثانياً: باللغة الإنكليزية:

A- Books

I. *Henry Shue, Basic Rights: Subsistence, Affluence and U.S. Foreign Policy, Princeton University Press, 1980.*
II. *Kenneth W. Thompson, The Moral imperatives of human rights: a world survey, University Press of America, Lanham, 1980.*
III. *Peter G. Brown and Douglas MacLean (Editors), Human Rights and U.S. Foreign Policy, D. C. Heath and Company, Lexington, 1979.*
IV. *Paula R. Newberg (Editor), The Politics of Human Rights, New York University Press, New York and London,1981.*
V. *Roland Rich and Edward Newman, Introduction: Approaching democratization policy, In: Roland Rich and Edward Newman (Editors), The UN role in promoting democracy: Between ideals and reality, United Nations University Press, New York, 2004.*
VI. *Sandy Vogelgesang, American Dream Global Nightmare: The Dilemma of U.S. Human Rights Policy, Norton & Co., New York, 1980.*
VII. *Shibley Telhami, The World through Arab Eyes: Arab Public Opinion and the Reshaping of the Middle East, Basic Books, New York, 2013.*

B- Journals:

I. *Christopher C. Joyner, The United Nations and Democracy, Global Governance, Vol. 5, No. 3 (July – September), 1999.*
II. *Gráinne de Búrca, The Road not Taken: The European Union as a Global Human Rights Actor, The American Journal of International Law, Vol. 105, No. 4 (October 2011).*
III. *Hugh M. Arnold, Henry Kissinger and Human Rights, Universal Human Rights, Vol. 2, No. 4, October – December, 1980.*
IV. *Jack Donnelly, Review: Human Rights and Foreign Policy, World Politics, Vol. 34, No. 4, July 1982.*
V. *Lorena Rincón – Eizaga, Human Rights in the European Union. Conflict between the Luxembourg and Strasburg Courts regarding Interpretation of Article 8 of the European Convention on Human Rights, International Law: Revista Colombiana de Derecho Internacional, núm. 11, mayo, 2008.*

VI. *Robert E. Looney and Morton A. Kaplan, Middle East reform initiatives: a stage-theory perspective, International Journal on World Peace, Vol. 22, No. 1, March 2005.*

C- Websites

I. *Brian Knowlton, Bush and Congress Honor Dalai Lama, The New York Times, October 18, 2007, At: https://rb.gy/yqn54*

II. *Christopher S. Wren, Sakharov Receives Carter Letter Affirming Commitment on Rights, The New York Times, February 18, 1977, At: https://rb.gy/0pxmr*

III. *Council of the European Union, EU Strategic Framework and Action Plan on Human Rights and Democracy, Luxembourg, 25 June 2012, At: https://tinyurl.com/4m44pe5j*

IV. *Drew DeSilver, Despite global concerns about democracy, more than half of countries are democratic, Pew Research Center, May 14, 2019, At: https://pewrsr.ch/3SdKH8x*

V. *European Union External Action (EUEA), The EU and Iraq, June 9, 2019, At: https://bit.ly/48ZCPgW*

VI. *Heather S. Gregg, Operation Iraqi Freedom: Learning Lessons from a Lost War, Foreign Policy Research Institute, march 30, 2023, At: https://tinyurl.com/yc3x956u*

VII. *Human Rights Aspects, Module BI / 1 B, School of civil Protection, Council of Europe, PP 2 -5, At: https://bit.ly/46Mkbb4*

VIII. *Humeyra Pamuk and Simon Lewis, U.S. to withhold $130 mln of military aid to Egypt over human rights -official, Reuters, September 15, 2022, At: https://rb.gy/v21yf*

IX. *Kenneth M. Pollack, The Seven Deadly Sins of Failure in Iraq: A retrospective Analysis of The Reconstruction. The Brookings Institute, December 1, 2006, At: https://bit.ly/3tMoPHi*

X. *Renad Mansour, Mapping European Leverage in MENA Region, European council on Foreign Relations, December 2019, At: https://bit.ly/49j7qX8*

XI. *Roberta Cohen, Integrating Human rights In U.S Foreign Policy: The History, The Challenges and The Criteria for An Effective Policy, the Brookings Institute, April 9, 2008, At: https://rb.gy/y5pfn*

XII. *Ruth Hanau Santini, The Transatlantic Relationship after the Arab Uprisings: Stronger in North Africa, Shakier in the Middle East, (Report): Brookings Institute, June 9, 2011, At: https://bit.ly/3MgKei7*

XIII. *Sean L. Yom, Hegemony, Democracy, and the Legacy of the Iraq War, Foreign Policy Research Institute, March 30, 2023, At: https://tinyurl.com/4jrmy287*

XIV. *The Economist, How the Iraq war became a threat to American democracy, March 22, 2023, At: http://bit.ly/473W7Qt*

XV. *The European Council of European Union, Iraq: EU Adopt New Strategy, January 22, 2018, At: https://bit.ly/46OvY8D*

XVI. *The United Nations, Charter of the United Nations and Statute of the International Court of Justice, San Francisco, 1945, At: https://bit.ly/3SfSLFU*

XVII. *The United Nations, Democracy and Human Rights: The Role of the UN, Discussion Paper, September 2013, At: https://bit.ly/3Q8FufS*

XVIII. *The United Nations, The Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, At: https://bit.ly/46L76yu*

XIX. *The United Nations, The Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), Vienna Declaration and Programme of Action, At: https://bit.ly/3tNDUIN*

XX. *U.S. Assistance Programs in China, Congressional Research Service, Updated January 12, 2016, P 1, At: https://crsreports.congress.gov/product/pdf/RS/RS22663/48*

XXI. *US Department of State, Carter and Human Rights, 1977–1981, At: https://rb.gy/te9yu*

XXII. *USAID, At: https://www.foreignassistance.gov/cd/iraq/2023/disbursements/1*

XXIII. *William Rugh, American soft power and public diplomacy in the Arab world, Palgrave Communications volume 3, Article number (16104), January 10, 2017, At: https://tinyurl.com/2abx532j*